مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٢، العدد ٤٧ (صيف ٢٠٠١)، ص ٧٢

موسى البديري[١]

توقعات مسبقة:

معركة القدس في مذكرات أنور نسيبه

ولد أنور نسيبه (١٩١٣ . ١٩٨٦) في القدس العثمانية. درس القانون في جامعة كمبردج في إنكلترا في أوائل الثلاثينات، وعمل فترة وجيزة لدى عودته إلى فلسطين في دائرة المدعي العام في حكومة الانتداب. انتخب في سنة ١٩٤٨ أميناً عاماً للجنة القومية في القدس، ثم انتقل لاحقاً في سنة ١٩٤٩ إلى غزة، حيث عمل في منصب الأمين العام لحكومة عموم فلسطين التي أقامها الحاج أمين الحسيني. عاد إلى القدس بُعيد ضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية من قبل الملك عبد الله، وشارك في أول انتخابات جرت بعد "توحيد" ضفتي الأردن. انتخب نائباً عن القدس في نيسان/أبريل ١٩٥٠. ثم انتخب لولايتين في مجلس النواب الأردني في سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤. وفي آذار/مارس ١٩٥٣، عين عضواً في مجلس الأعيان الأردني، ثم استقال من منصبه بعد انتخابه عضواً في مجلس النواب. ثم عين مرة أُخرى في مجلس الأعيان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، ثم استقال في حزيران/يونيو ١٩٦٥ عقب تعيينه سفيراً للأردن في المملكة المتحدة. وفي سنة ١٩٦٣، عين محافظاً لمدينة القدس. وتولى منصب الوزارة ثلاث مرات، الأولى في سنة ١٩٥٢ وزيراً للدفاع والإعمار، والثانية في سنة ١٩٥٤ وزيراً للدفاع والتربية، وأخيراً في سنة ١٩٥٤ أيضاً وزيراً للدفاع. وفي سنة ١٩٥٦، وبالاشتراك مع عدد من الشخصيات البارزة في الضفتين الشرقية

---

[١] أستاذ في جامعة القدس.

والغربية، أسس الحزب العربي الدستوري بزعامة رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى. وظل يعيش في القدس بعد وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧، وتولى في أوائل الثمانينات رئاسة مجلس إدارة شركة كهرباء القدس العربية.

تدون المذكرات الخاصة، بصورة عامة، الإنجازات الشخصية والنجاح. وهي، في المجال العام، تعبّر عن زعم الكاتب أن له حصة في المآثر والانتصارات الوطنية. ومذكرات أنور نسيبة[1] تختلف عن هذا المنحى اختلافاً بيناً، في المجالين. ولا يمكن أن تكون غير هذا. ذلك بأنها لمّا كانت كتبت فور وقوع الهزيمة العربية في سنة ١٩٤٨، بينما كان المؤلف يتعافى من جرح أصيب به خلال القتال في ضواحي القدس عشية نهاية الانتداب، فهي أقرب إلى طبيعة التعليق على الحوادث السياسية التي أحاطت بالانهيار الفلسطيني. إذ إنها تسلط الأضواء على مسؤولية القيادة الفلسطينية، والدول العربية عامة عن النكبة التي وقعت في سنة ١٩٤٨، بينما تدون الجهود المتفانية التي بذلها عدد لا حصر له من الأفراد الذين نهضوا بمهمة الذود عن حياض وطنهم. والكاتب مدرك، في الوقت نفسه، للقوى الكبرى التي كان لها دور في ذلك؛ وهنا تكتسب بريطانيا إدانة مستحقة لقاء دورها في تفكيك أوصال فلسطين وتجريد سكانها العرب من أملاكهم.

وفي حين يشير المؤلف إلى إخفاقات القيادة الفلسطينية القائمة، ومكامن ضعفها، وصراعاتها الداخلية، وعدم جهوزيتها للمهمة التي كانت تنتظرها، فهو يدون الأنشطة التي كان يقوم بها على المستوى المحلي فلسطينيون عاديون في مسعاهم للدفاع عن مدينتهم، على الرغم من الافتقار إلى الموارد وغياب القيادة السياسية، ويقدم لنا "تاريخاً من الأسفل"، تخلو منه التواريخ الرسمية للمعارك، والحملات التي تدون أنشطة "أصحاب المناصب العليا والأقوياء." أبطال مذكرات نسيبه شخصيات

غير معروفة، وهم في الوقت نفسه مقدسيون ومتطوعون من القرى المجاورة، أخذوا على عواتقهم الفردية مهمة الدفاع عن ضواحي القدس العربية، وأفلحوا في الحؤول دون استيلاء اليهود على المدينة بكاملها في الفترة الحاسمة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حتى أيار/مايو ١٩٤٨، يوم كانت معركة القدس تستعر بينما كان البريطانيون لا يزالون يملكون زمام الأمور. فقد فضل هؤلاء التنحي جانباً والتفرج على مجرى الأحداث بذريعة أنهم كانوا مجرد مشاهدين حياديين وعاجزين عن القيام بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم بصفتهم السلطة الشرعية في البلد. وهذا ينطبق أيضاً على الدول العربية المجاورة التي كانت مشحونة بالتصريحات القتالية النارية، وفي الوقت نفسه جاهلة . بصورة محزنة . بواقع الأحوال في فلسطين ومنشغلة أشد الانشغال بخصوماتها الداخلية، وبعدائها لمفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي كان يقف على رأس الحركة الوطنية الفلسطينية.

نظرة من نافذة المكتب:

في البدس كانت الفوضى

بعد أيام من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، كان أنور نسيبه يجلس في منزله إذ أطلعه شقيقه الأصغر على أن ثمة تحضيرات لتظاهرة فسارع إلى المشاهدة (ص ٩). فقبل بضعة أيام عندما وصلت أنباء قرار الأمم المتحدة إلى فلسطين، أمضى اليهود اليوم كله في الابتهاج، بينما دعت الهيئة العربية العليا البلد إلى الإضراب ثلاثة أيام احتجاجاً على ذلك. وسرعان ما خاب رجاؤه عند وصوله إلى مسرح التظاهرة. إذ كانت تتألف من "نحو خمسين فتى من الرعاع"، ولم يكن يبدو على أحد أنه يعرف كيف بدأت العملية، ولا لماذا، ولا أين ستفضي. وقد تنصلت الهيئة العربية العليا نفسها من مسؤولية

التظاهرة. وكما لاحظ هو، "فإن أية منظمة أُخرى لم تكن مهتمة، أو حتى قادرة على تظاهرة عاجزة كهذه." وبعد مهاجمة صحافي يهودي، وهو اليهودي الوحيد الذي صادف وجوده في المكان، عمد المتظاهرون إلى الإغارة على المركز التجاري في المدينة ونهبه. وقد نهبوا، فيما روى، "المحال العربية واليهودية بلا تمييز"، بينما وقفت الشرطة البريطانية تتفرج من دون تدخل. واستمر النهب فيما يخبرنا نسيبه مدة أسابيع، كان خلالها يراقب ما يجري من نافذة مكتبه في شارع ماميلا (مأمن الله)، المطل على المركز التجاري، ويكتب معلقاً أنهم "لم يعفوا عن شيء." اقتُلعت الأبواب، والنوافذ، وحتى التجهيزات الصحية، ومع مرور الوقت استُعمل الديناميت لخلع الأقفال المستعصية حتى تحول المركز التجاري إلى "غبار، وصخب، وفوضى." (ص ١٠)

الجبهة الداخلية:

شعب منقسم

كانت أكثرية الزعماء الفلسطينيين خارج البلد. تلك كانت الحال منذ سنة ١٩٣٧، وظلت على هذا المنوال حتى نهاية الانتداب. أمّا القدس نفسها، فلم يكن فيها إلاّ عضوان من الهيئة العربية العليا، هما الدكتور حسين فخري الخالدي وحلمي باشا عبد الباقي، الطاعن في السن. وفي وقت لاحق جاء الشيخ حسن أبو السعود من القاهرة مبعوثاً من قبل المفتي. كما أن إميل الغوري، عضو الهيئة والصديق المقرب من المفتي، كان يظهر بين الفينة والفينة. وهذا لايعني أنه لم يكن للمفتي رجاله على الساحة، بل هذا أمر ثابت. غير أن غيابه كان يعني أنه كان مبعداً عن المسرح الفعلي للأحداث، وقد قيض لذلك أن يؤثر في قراراته السياسية وقدرته على إدارة النواحي اليومية للصراع.[أ]

وفي محاولة لتفسير انعدام الخطط والموارد لتنظيم دفاع عن القدس ذي صدقية، يعود نسيبه في الذكرى إلى أيام ثورة ١٩٣٦ وما أسفرت عنه من انقسامات

اجتماعية وسياسية داخل المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من مرور نحو عشرة أعوام منذ نهاية الثورة، فإن المجتمع الفلسطيني ظل منقسماً (ص ٢٩). وقد كان المفتي ومناوئوه يخشون تكرار التجربة. أمّا المعارضون فكانوا يخافون من أن يلجأ المفتي إلى وسائل العنف والترهيب نفسها لإسكاتهم، ولذلك بذلوا كل ما في وسعهم لقطع الطريق عليه والضغط على جامعة الدول العربية لمنعه من تلقي الدعم المادي والمساندة. ولاقوا في مسعاهم هذا، فيما يروي نسيبه، حظاً وافراً من النجاح. وأمّا المفتي، فكان يخشى أن يعمد خصومه، إذا ما تسلحوا، إلى الثأر لما حل بهم خلال سنوات ثورة ١٩٣٦ . ١٩٣٩. علاوة على ذلك، كان يشعر بأن المعتدلين كانوا قد تخلوا عنه في الماضي، ولم تكن لديه ضمانات بأنهم "لن يتخلوا عنه ثانية إذا ما اعتمد عليهم وعلى مؤيديهم" (ص ٣٧). ولعل هذا كان أحد الاعتبارات التي جعلت المفتي يرفض إعطاء السلاح لأي كان، ما خلا مؤيديه المخلصين، وألاّ يجند في قوات الجهاد المقدس إلاّ من كان في صفوف مؤيديه (ص ٧٣). ومع ذلك، فمن الممكن أن ينسب هذا إلى "شهوة السلطة عند المفتي، تلك الشهوة التي لم تزدها سنوات الثورة إلاّ شحذاً، ولم تشبعها تماماً." وهذا ما يفسر، إلى حد ما، عدم وجود قوة عربية منظمة في الأشهر الأولى من الاشتباكات في إثر صدور قرار التقسيم، وقلة الأسلحة التي ظل يعاني جرّاءها المدافعون عن القدس طوال تلك الفترة. ويعلّق نسيبه على هذا القيد المفروض على الذات، قائلاً إن انقسامات الفلسطينيين كانت تعني أن"المفتي دخل المعركة وإحدى يديه مغلولة خلف ظهره، بينما بذلت المعارضة وسعها كي لا تمسك يده الحرة شيئاً أكثر من سيف خشبي." (ص ٣٧)

ومع أن نسيبه كان ينتمي بوضوح إلى معسكر المفتي، إلاّ إنه يعرب عن بعض التعاطف مع موقف المعارضة وإن كان يجد وضعها السياسي متداعياً. وإذ يؤكد أن هناك دائماً معتدلين في السياسة العربية الفلسطينية (ويضيف أن والده الراحل كان

منهم)، فهو يعتبر أن من الممكن أن يُعزى اعتدالهم إمّا إلى "حس انهزامي وإمّا إلى حس واقعي فطري" بحسب ما يُنظَر إلى المسألة. غير أنه يعتقد أن هذا الاعتدال نابع "من جهل بطبيعة الخطر الصهيوني وما يستجره الانتداب" (ص ٢٩). وفي حين كانوا يدعون أنفسهم بـ "المعارضة"، فقد كان من الواضح أن ما كانوا يعارضونه إنما هو المفتي وجماعته، لا "النقمة الوطنية الجوهرية على الانتداب." فمن خلال إظهار الاستعداد لقبول المقترحات البريطانية المتعلقة بإقامة مجلس تشريعي، أو اقتراح بيل التقسيمي، أو الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، أو أية سياسة أُخرى، مهما تكن جذابة، ظناً بأنها ستفضي إلى إلغاء الانتداب، أو إلى تقليل أضراره. إنما كان المعارضون يمارسون "ضرباً من مخادعة الذات لا مبرر له" (ص ٣٠). وقد أدركت المعارضة أن المطالبة الوطنية بإلغاء الانتداب والاعتراف الفوري بالاستقلال "كانت توازي تماماً الشروط الدنيا لبقاء العرب كأمة"، وأنه كلما طال الأمد قبل تحقيق هذه الغاية، بات تحقيقها بعيد المنال، لكنهم لم يقبلوا قط بما يلزم عن هذا الموقف (ص ٣١). إنما على العكس، فإن تصميم المفتي على مواصلة القتال كان يملؤهم نقمة وتخوفاً.

الدور العربي:

ساسة متحاربون

بينما كان النزاع يحتدم في القدس، راح أهلها يتطلعون إلى الهيئة العربية العليا وجامعة الدول العربية طلباً للزعامة والمساندة. ولم يظهر أن شيئاً من هذا آت، إذ لم تقم أية منهما بأي مبادرة، لا بل تجاهلتا واقع الحال في فلسطين. وفوق هذا كله، كان هناك الصراع المستعر وراء الكواليس بين المفتي ومعظم القادة العرب. ومدار الخلاف كان في شأن من يتولى مسؤولية إدارة العمليات العسكرية على الأرض، والسلطة العليا في فلسطين تالياً. فالمفتي كان يريد أن يتولاها عبد القادر الحسيني

المعين من قبله، بينما كانت جامعة الدول العربية تريد أن يتولاها فوزي القاوقجي الذي كُلِّف في النهاية قيادة جيش الإنقاذ تحت قيادة ضابطين عراقيين هما: اللواء إسماعيل صفوت، والعميد طه الهاشمي (ص ٦٦). ومما عقد الأمور أكثر أن هذين الضابطين لم يطآ أرض فلسطين. كانت الوفود الفلسطينية تسعى باستمرار للاتصال بهما طلباً للمساعدة بصورة أسلحة وذخائر، فلا تلبث أن تبوء بالصد نظراً إلى أن سياسة الجامعة كانت تقضي بعدم تقديم أية مساعدة لقوات الجهاد المقدس. حتى عندما كانت ترفع التماسات من أجل تدخل جيش الإنقاذ، كان اللواء صفوت يفسر للملتمسين أن دور هذا الجيش إنما يقتصر على أن يكون قوة ضاربة، ولم يكن القصد منه الدفاع. وقد لخص استراتيجيته العامة بإطلاع الوفود الفلسطينية الآتية طلباً لتدخل جيش الإنقاذ بقوله: "دعوا يافا وحيفا وعكا وصفد والقدس والناصرة تسقط. ليس لهذه المدن أية قيمة استراتيجية، وفي وسعنا دائماً أن نستردها" (ص ٦٧). ويعلق نسيبه بأن هذه المدن كلها، باستثناء القدس، قد سقطت بينما كان جيش الإنقاذ يراقبها من هضاب نابلس الآمنة، ويضيف بمرارة أن اللواء صفوت "لم يتمكن قط من استردادها" (ص ٦٧). ويذكر نسيبه مثالاً محدداً كان هو نفسه فيه شاهد عيان، فيروي أنه خلال الهجوم على القسطل ودير ياسين، لم تشارك في القتال فصيلتان من جيش الإنقاذ كانتا ترابطان في قرية عين كارم المجاورة لأن ضباطهما تلقوا الأوامر بمغادرة المنطقة. (ص ١١٩)

ويتحدث نسيبه، من دون الإدلاء بأي تعليق، عن الاعتقاد السائد أن الحكام العرب "كانوا على علم بخطة التقسيم، وإنما تظاهروا بمعارضتها ليسوغوا ما كان من عجزهم الواضح لاحقاً" (ص ٣). بينما نراه يسجل أن الملك عبد الله "لم يكن حراً تماماً في صوغ سياسته"، وأن الجيش العربي "إنما هو عربي الاسم لا أكثر، وهو عاجز عن الدفاع عن سياسة عربية." أمّا عن العراق، فهو يعلق قائلاً إن من المعروف أن السفارة

البريطانية "تتمتع بمكانة رفيعة في دوائر الوصي على العرش في بغداد"، وأن حكام العراق "كانوا ناقمين على المفتي" لأنهم كانوا يعتقدون أنه كان وراء محاولة التمرد الفاشلة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني في سنة ١٩٤١ (ص ٦٨). أمّا سورية ولبنان فكانا يعتبران أنفسهما "مديونين بالعرفان لبريطانيا العظمى" للموقف الذي اتخذته عندما استقلا عن الفرنسيين (ص ٣). وقد أوحى القادة العرب للرأي العام العربي بأنهم كانوا مصممين حقاً على الدفاع عن فلسطين، ومع ذلك فما كادت الجيوش العربية تدخل فلسطين حتى أُعلنت الهدنة "وبدأت جولة المخادعات والانكسارات المشينة" (ص ٤). ويرد نسيبه على الزعم أن الحكام العرب إنما قبلوا بالهدنة في حزيران/يونيو ١٩٤٨ استجابة لضغوط القوى العظمى، قائلاً إنه كان لا بد من أن يكون ذلك واضحاً لهم منذ البداية، وأن "تلويح الساسة العرب بالسيوف، إذا ما حُكم عليه بمقتضى ما كان من تصرفهم اللاحق، إنما كان ضرباً من الغباء أو المكر الصريح." (ص ٤)

الدور البريطاني:

الخطيئة الأصلية

ما إن أعلنت الأمم المتحدة قرار التقسيم حتى أعلنت بريطانيا نيتها الجلاء عن فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، ورفضت المشاركة في عملية تنفيذ التقسيم. ومع ذلك فإن بعثة بيل كانت دعت إلى هذا التدبير صراحة منذ سنة ١٩٣٧، وأوصت بعملية جراحية لتقسيم البلد قسمين. ولا يساور نسيبه الشك في أن "التقسيم كان من صنعها." ومع أنها تظاهرت بموقف المتفرج، فالذي كان يجري إنما هو "مسرحية وضعتها هي، وأخرجتها، ومثلتها" (ص ١). وعلى الرغم من تمثيلها دور الحياد، فإن نسيبه يدين بريطانيا باعتبارها "أم المخادعات في المسرحية الدنيئة، والحارس الذي أخفق في

القيام بواجبه حيال من وُضع تحت وصايته، والذي حكم على الموضوع تحت وصايته بالموت لتغطية إخفاقه" (ص ٣). وهو يتحدث عن الاعتقاد الواسع الانتشار أن البريطانيين حثوا الدول العربية على دخول فلسطين لإجبار اليهود على القبول بـ "صيغة مختلفة من التقسيم"، ويستدل على ذلك من استعداد الدول العربية للقبول بخطة التقسيم التي قدمها برنادوت، والتي أعطت النقب للعرب والجليل لليهود، وأوصت بأن يضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن الذي كان يومها تحت السيطرة البريطانية (ص ٤)! أمّا الملك عبد الله نفسه، فيكتفي نسيبه بأن يذكر أنه على الرغم من ميوله الشخصية الخاصة فإنه "لم يكن حراً تماماً في صوغ سياسته الخارجية الخاصة" (ص ٣)، ويضيف أنه "من الصحيح.. أن الملك عبد الله قبل بالتقسيم في سنة ١٩٣٧ شرط أن يتولى حكم القسم العربي" (ص ٣)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قائد جيشه كان بريطانياً، وأن الجيش العربي كانت تموله الخزينة البريطانية.

عملياً، لم تتدخل القوات البريطانية في المعارك التي نشبت بين اليهود والعرب في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وأواسط أيار/مايو ١٩٤٨. وهكذا وقع معظم المدن العربية تحت السيطرة اليهودية بينما كانت القوات البريطانية لا تزال في البلد. وقد لزم البريطانيون موقف المتفرج، حتى يوم كانت دير ياسين تتعرض للهجوم. والمرة الوحيدة التي تدخلوا فيها كانت يوم تعرضت خطوط إمدادهم للخطر جرّاء القتال. أمّا في القدس نفسها، حيث كانوا قسموها إلى مناطق أمنية، فقد بدوا ميالين إلى الحفاظ على الوضع القائم، مع بقاء اليهود والعرب على التوالي داخل أحيائهم. وهكذا فقد كانوا على استعداد لطرد القوات اليهودية من الشيخ جراح عندما احتل اليهود منازل عربية في "الجانب الخطأ" من طريق نابلس (ص ١٣٤)، بينما

هاجموا القوات العربية التي هاجمت قافلة هداسا عقب مجزرة دير ياسين (ص ١٢٩)، وقاموا بإنقاذ الجنود اليهود المحاصرين في إثر معركة الدهيشة. (ص ٩٢)

نسيبه حازم في إدانته البريطانيين، إذ يعتبرهم المسؤولين الأساسيين عن مجازر دير ياسين ويافا وحيفا، وسواها من المدن والقرى العربية التي "نهبها اليهود وخربوها خلال الاحتلال البريطاني" (ص ٩٩). وفي رأيه أنه لم يكن في قدرتهم الحؤول دون وقوع هذه الحوادث فحسب (وهو واثق بأن البريطانيين كانوا يمتلكون ما يكفي من القوات المسلحة لهذه الغاية)، لا بل الأهم من ذلك هو أنهم "عبر رفع أيديهم" ساهموا في نشوء مشكلة اللاجئين ويجب أن يتحملوا تبعتها. كما أن اللوم يجب أن يوجه إلى العرب أنفسهم لتعاميهم عن غايات وسياسات الغرب إجمالاً، وبريطانيا تحديداً. فالاهتمام الوحيد الذي أظهره الغرب حيال العرب لم يكن إلاّ "رغبة في السيطرة والافتراس" (ص ١٢٥). كان الغرب مصمماً على مساعدة الصهيونية على حساب العرب، بينما "أعمت هؤلاء إيماءة من هنا وكلمة رشوة من هناك" لخيانة مصالحهم الخاصة، بحيث راح "الساسة (العرب) يفركون راحات أيديهم ويتملقون كالقرود المكشرة التي تتنازل عن هذا وتساوم في ذاك، مقدمين تنازلات ملموسة لقاء تلميحات وكلمات." (ص ١٢٥)

تأليف اللجنة القومية في القدس:

تنظيم الدفاع عن النفس

تمت المبادرة إلى تأليف لجنة قومية في القدس على المستوى المحلي. فقد كان أهالي المدينة يتوقعون من الهيئة العربية العليا أن تبادر إلى تأليف لجنة قومية على غرار تلك التي أُلفت خلال أعوام ثورة ١٩٣٦. ولمّا لم يتحقق هذا في الواقع، وعندما بات من الواضح أن الشرطة البريطانية تنازلت عن دورها في المحافظة على القانون

والنظام، راح الأهالي في الأحياء يتجمعون من أجل تعيين حراس ليليين للحراسة من التسللات اليهودية المسلحة والهجمات بالقنابل (ص ٤٠، و١٤٣). ومع احتدام الصراع، راح الناس يفكرون في شراء الأسلحة لحماية أنفسهم في غياب أية مساندة مادية من الخارج، وكان عليهم أن يمولوا مشترياتهم الخاصة ويحصلوا على الأسلحة من السوق السوداء (ص ٢٨). فتم تأليف عدد من اللجان المحلية في مختلف الأحياء العربية، المصرارة ووادي الجوز وباب الساهرة. ومع الوقت، وردت الأسلحة من الهيئة العربية العليا، لكن هذه العملية كانت عشواء، إن من حيث نوعية الأسلحة المقدمة أو من حيث شروط التسليم. كانت الأسلحة التي سلمت إلى المقاتلين العرب في القدس أسلحة مستعملة في معظمها، جمعت من بقايا المعارك التي دارت في الصحراء الغربية. وبالتالي، فإن معظم العتاد الذي استُنقذ من الرمال كان من سقط المتاع. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لإصلاحه، فإن القليل الذي وصل منه إلى فلسطين كان غير صالح تماماً للتشغيل (ص ٥٣). ومما زاد ذلك الوضع تعقيداً التنوع الكبير في أصناف الأسلحة التي وزعت، وانعدام الذخيرة الملائمة لهذه الأسلحة. فقد كان ثمة أنواع إنكليزية، وإيطالية، وفرنسية، وكندية، و "بضعة أصناف أُخرى كان من العسير تحديد منشئها." وكان لا بد لهذه من أن يتشارك فيها جميع أحياء القدس نظراً إلى عدم وجود عدد كاف من كل صنف كي يخصص كل منها لهذا الحي أو ذاك. وفي خضم الاشتباكات، تبين أن كثيراً من هذه الأسلحة لم يكن غير شغال فحسب، بل حالما كانت الذخيرة تنفد كانت هذه الأسلحة تصبح عملياً بلا فائدة.

ثم إن وطأة الأحداث ضغطت على يد الهيئة العربية العليا فأرسلت من القاهرة أحد أعضائها، وهو الشيخ حسن أبو السعود، لينشئ اللجان القومية في البلدات والمدن الفلسطينية الرئيسية (ص ٧٠). وقد عمد الشيخ حسن إلى إقامة لجان في يافا ومختلف الأماكن الأُخرى، قبل اقترابه من القدس؛ ذلك بأنه أبقى القدس إلى الآخر بسبب

الحساسيات الخاصة والتنافسات العائلية. فانتُخبت لجنة من اثني عشر عضواً "تمثل مختلف قطاعات أهل المدينة تمثيلاً منصفاً." وكانت تتألف من محاميَيْن، وطبيبين، وبضعة تجار وأعيان، واشتملت على رجال دين ودنيا (ص ٧١). وباستثناء الأمين العام للجنة، الذي كان نسيبه نفسه، كان الأعضاء جميعاً يعملون على أساس تطوعي. وقد تولت اللجنة عدة وظائف كقضية بطاقات الهوية، ورخص السلاح، وأذون الانتقال لنقل المواد الغذائية من مكان إلى آخر؛ نظمت التجارة، واجتهدت في منع الاستغلال غير المشروع؛ أشرفت على اللجان المحلية المسؤولة عن التوزيع المنصف للخبز، والكيروسين، وسواهما من السلع الحيوية (ص ٧٧). كما أنها أرسلت وفوداً إلى خارج القدس: إلى المدن الأُخرى لمناقشة مشكلات الغذاء، وإلى القاهرة لترتيب أمر المساعدات المالية، وإلى دمشق للمطالبة بالأسلحة من اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية (ويعلق نسيبه قائلاً إن "هذه الممارسة العديمة الفائدة اطرحت لاحقاً") (ص ٧٧). ومن مهماتها الجليلة، أيضاً، الحفاظ على العلاقات بعبد القادر الحسيني، المرابط في تلال القدس، لتنسيق الخطوات من أجل الدفاع المسلح عن المدينة (ص ٧٨، ٨٩). وكان عمل اللجنة يقترن بالعرائض اليومية التي كانت تتلقاها من القرى المحيطة، مطالبة بكل أنواع المعونات. وكانت الطلبات تتعلق في معظمها بالذخائر، ويضيف نسيبه أن ذلك كثيراً ما كان "يتم في خضم الاشتباك" (ص ٨٢). كانت اللجنة تعيش كل يوم بيومه، وتنفق الرسوم التي كانت تتقاضاها على الدفاع بصورة أساسية. لكنها كانت تنظر إلى دورها باعتباره عملية صمود. ولا يذكر نسيبه أنها وضعت أية خطط لما بعد الخامس عشر من أيار/مايو، يوم كان المأمول أن "تتسلم الجيوش العربية زمام الوضع."

حرب الدفاع،

حرب التقسيم

بدأت معركة القدس مباشرة عقب صدور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، واستمرت حتى دخول الجيش العربي التابع لعبد الله إلى القدس بعد أيام قليلة من الانسحاب البريطاني النهائي في منتصف أيار/مايو ١٩٤٨. كان ثمة في القدس مجموعة متنافرة من المقاتلين، لا يجمع أفرادها إلاّ القليل من التنسيق فيما بينهم. فمن ناحية، كان هناك المتطوعون في مختلف الأحياء، الذين اعتبروا أن مهمتهم الأساسية الدفاع عن أحيائهم الخاصة. كان هؤلاء من سكان القدس، او من بقي منهم، إذ غادر أكثرهم في موجات متوالية بعد كل مجزرة ارتكبتها القوات اليهودية المصممة على بسط سيادتها على المدينة كلها. وكان بين هؤلاء عادل نجار، شكري قطينة، صالح عبده، بهجت أبو غربية، الحاج عيد عابدين، هند الحسيني، الشيخ حسن أبو السعود، فؤاد خالدي، جميل وهبه، عيسى مجج، الدكتور حنا عطا الله، رؤوف درويش. وكان ثمة متطوعون من القرى المحيطة بالقدس أتوا المدينة للدفاع عنها. وكان من جملتهم رجال من أمثال إبراهيم أبو ديّه من منطقة الخليل الذي كان فعالاً في تنظيم الدفاع عن حي القطمون. وكان ثمة جماعات من الجهاد المقدس، بقيادة عبد القادر الحسيني ونائبه كامل عريقات، اللذين كانا يتلقيان الأوامر من المفتي المقيم بالقاهرة؛ وكانوا يرابطون أساساً في التلال المحيطة بالقدس، ويشددون الحصار على باب الواد، بوابة القدس التي ظلت، حتى شقت الهاغاناه طريق بورما، تمنع وصول التعزيزات اليهودية، بالرجال والإمدادات، إلى أحياء القدس اليهودية. كما أنهم نشروا رجالاً، بقيادة حافظ بركات، داخل أسوار المدينة القديمة. وبعد سقوط القسطل واستشهاد عبد القادر الحسيني في أوائل نيسان/ أبريل ١٩٤٨، بات دور قوات "الجهاد

المقدس" هامشياً. وكان هناك جماعات من جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، والذي كان جيشاً مؤلفاً في معظمه من متطوعين سوريين وعراقيين. كانت كتيبة صغيرة منه بقيادة فضل العبد الله، وهو ضابط عراقي، ترابط في مدرسة الروضة (ص ٩٧)، وكانت بقية قواته متناثرة في مختلف أنحاء البلد. ومع أن بعض هذه القوات كانت في جوار القدس فإنها لم تشارك في الدفاع عن القسطل، أو تتدخل في المجزرة التي وقعت في دير ياسين. وكان ضباطه يأتمرون بأوامر اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية في دمشق، ويمعنون في سياسة التنافس وعدم التعاون مع مؤيدي المفتي. وكان هناك، إضافة إلى ذلك، قوات من الجيش العربي ترابط في مشارف القدس كجزء من تشكيلات الجيش البريطاني وتأتمر بأوامره. وكان أبرز إنجازاتها، قبل دخولها فلسطين ثانية بعد نهاية الانتداب، الدفاع عن مجمَّع أوغستا فيكتوريا على جبل الزيتون في وجه هجوم شنه اليهود من مجمّع هداسا والجامعة العبرية.

كانت القدس قد انقسمت فعلياً إلى مناطق عربية ومناطق يهودية محرَّمة معترف بها من الطرفين. وخلال الأشهر الأخيرة من الانتداب، لم يكد يمر يوم أو ليلة لم ينخرط فيه أو فيها اليهود والعرب في عمليات عسكرية من هذا الضرب أو ذاك (ص ٥٥). ويذكر نسيبه أن معظم الهجمات اليهودية كان تمهيداً لنسف المنازل الحدودية الفاصلة بين الأحياء العربية واليهودية، سواء في أماكن كالقطمون الذي كان يحاذي حي رحافيا اليهودي، أو طريق نابلس التي كانت تحاذي مياشاريم. كان اليهود يشنون حرب أعصاب، ويزرعون المتفجرات في المناطق التجارية العربية المزدحمة من القدس. وهو يصف هجمات العرب بأنها انتقامية في طبيعتها. فمن ذلك أن تفجير شارع بن يهودا، وبريد فلسطين، والوكالة اليهودية، والهجوم على قافلة هداسا في الشيخ جراح، قد جاءت رداً على أعمال إرهابية يهودية متنوعة، كتفجير فندق

سميراميس في القطمون، ومجزرة دير ياسين، ومقتل عبد القادر الحسيني في القسطل، وإطلاق النار على المدنيين العرب في شارع يافا، أهم مركز تجاري في المدينة.

لعل أهم معركة دارت في منطقة القدس كانت معركة القسطل، لا لأن عبد القادر الحسيني، أبرز القادة العرب الفلسطينيين، لقي مصرعه فيها فحسب، بل أيضاً لأن القرية كانت تتسم بأهمية استراتيجية عظمى، نظراً إلى تحكمها في الطريق إلى القدس ومنعها القوافل اليهودية من المجيء بإمدادات للمدافعين اليهود في المدينة. كان نسيبه حاضراً خلال المعركة، وهو يسجل حضور عدد من المقدسيين في الساحة، منهم عادل نجار، وحافظ بركات، وصالح عبده، وبهجت أبو غربية، وكامل عريقات، إضافة إلى إبراهيم أبو ديّه وعبد الحليم الجيلاني من جبل الخليل. فقد كانت القوة اليهودية احتلت القرية في هجوم مفاجئ، لكن الهجوم المضاد نجح في إخراجها. كان عبد القادر وصل في خضم المعركة من دمشق بعد أن أخفق في الحصول على الدعم من اللجنة العسكرية هناك، وقُتل بينما كان يقود الهجوم لتحرير القرية. وعقب المعركة، عاد كل القرويين من القرى المجاورة إلى منازلهم، ويذكر نسيبه أنه بدا من المستحيل إقناعهم بالبقاء للدفاع عنها. كان المقاتلون كلهم متطوعين يمتلكون بنادقهم الخاصة ويشترون ذخائرهم، وكان من المستحيل "إخضاعهم للانضباط أو للضغط" (ص ١١٨). أمّا من مكثوا فلم يتجاوز عددهم الخمسة عشر رجلاً لحماية القرية المحررة حديثاً (ص ١١٦). وأمّا الباقون، فإمّا أنهم قفلوا عائدين إلى قراهم وإمّا كانوا يشاركون في جنازة عبد القادر في القدس. وفي هذه الأثناء، شنت القوات اليهودية هجوماً آخر وأعادت احتلال القرية من دون أن تلقى مقاومة تذكر. ويعلق نسيبه قائلاً إنه بالنظر إلى الثمن الذي دفع لتحريرها فإن العملية كلها "كانت بلا طائل؛ كانت عبثاً مطلقاً، كلياً، وهدراً بلا معنى." (ص ١٢١)

كان البريطانيون قد قسموا القدس قبل رحيلهم إلى عدد من المناطق الأمنية، وكان من أثر ذلك تسهيل عملية تقسيم المدينة. سمحوا للمنطقة الأمنية D، المحيطة بمدرسة شنلر في شمال غرب المدينة، بأن تنتقل إلى سيطرة القوات اليهودية التي سرعان ما وضعت حواجز على الطريق وأوقفت كل العربات الداخلة إلى منطقة السيطرة اليهودية وأخضعتها للتفتيش، بما فيها عربات الجيش البريطاني والشرطة. وانسحب البريطانيون أنفسهم إلى المنطقة الأمنية المركزية، حيث كانت تقع مكاتب الحكومة، والتي كانت تضم البقعة التحتا، والطالبية، والكولونية الألمانية، ومحطة القطار، ومطبعة الحكومة، ومنشآت سوكوني شل البترولية، ومستشفى البرص السويدي، والنادي الرياضي الإنكليزي. كما أنهم أقاموا منطقة أمنية أُخرى اشتملت على فندق الملك داود، والقنصلية الأميركية، والقنصلية الفرنسية، ومدرسة تراسانطا، وجمعية الشبان المسيحيين، وشارع الملك جورج، ودائرة النشر الحكومية في مبنى "الأَخوان داود". وضمت المنطقة الرابعة مكتب البريد المركزي، والمركز الرئيسي للشرطة، ومحطة الإذاعة، والسجن، والمستشفى الحكومي، ودار البلدية، ومجمل منطقة المجمع الروسي. وكانت منطقة أصغر تضم الكولونية اليونانية والقطمون تقع تحت سيطرة العرب الاسمية، لكنها في الواقع أصبحت ساحة قتال لمّا راحت القوات اليهودية تشن هجمات متواصلة من أجل طرد المدافعين عنها وتهجير سكانها. وحين انسحبت القوات البريطانية أخيراً عند نهاية الانتداب، تقدمت القوات اليهودية واحتلت هذه الأحياء إذ لم يكن هناك في القدس قوة عربية مستعدة وقادرة على الحلول محل القوات البريطانية المنسحبة (ص ١٤٦). وفي الوقت نفسه، بحسب ما يلاحظ نسيبه، فإن تلك الأحياء التي دافع عنها أهلها منذ بداية السنة، كالمدينة القديمة، وباب الساهرة، ووادي الجوز، والطور، وأجزاء من المصرارة، ظلت في أيدي العرب. وفي اليوم الأخير من الانتداب، شنت القوات اليهودية هجوماً قوياً كاد يسفر عن احتلال القدس

كلها تقريباً. غير أن قوات المتطوعين العرب في القدس، يؤازرها ثلاثمئة شرطي عربي انضموا بأسلحتهم إلى المدافعين العرب، احتفظت بالقدس من دون مساندة خارجية. كان الملك عبد الله العنوان الوحيد المتاح. وفي النهاية، أفلحت الدعوات المتكررة في حمل الملك عبد الله على أن يأمر غلوب باشا بإرسال الجيش العربي إلى القدس، ففعل بعد أن "ظل يتفرج على المدينة تحترق مدة أيام"، لكن ذلك لم يحدث إلاّ بعد ثلاثة أيام من جلاء القوات البريطانية عن المدينة. ويخلص نسيبه إلى القول إنه كان من شأن المدينة كلها أن تسقط في أيدي القوات اليهودية لو لم يدخلها الجيش العربي. (ص ١٤٧)

الشعب والقائد

يذكر قسطنطين مافريدس، في يومياته[٧] أنه قبل ١٤ أيار/مايو بمدة طويلة كان الكثيرون من سكان الأحياء الجديدة في المدينة، من مسلمين ومسيحيين، قد سافروا إلى الخارج، "ولم يتخلَّف إلاّ الفقراء جداً والذين لا مال لديهم." وكانت المدينة داخل الأسوار فرغت من سكانها، ولم يبق فيها إلاّ ٥٠٠٠ . ٧٠٠٠ شخص. ويسهب نسيبه في مدح الكثيرين من المقدسيين الذين "ظلوا بثبات يشاركون في الحراسة، ويتحملون الضجيج والخطر خلال الأشهر الخمسة الماضية من دون أن يشتكوا" (ص ١٣٩)، ويثني على شجاعة سكان المدينة الذين أتاحت بسالتهم وصمودهم للمدينة أن تثبت في وجه القوات اليهودية المهاجمة حتى وصول الجيش العربي في التاسع عشر من أيار/مايو ١٩٤٨. وعلى الرغم من هذا، فهو يلاحظ أن الأثرياء من سكان المدينة كانوا بدأوا الرحيل منذ كانون الثاني/يناير بعد أن فجرت الهاغاناه في القطمون فندق سميراميس، الذي ذهب ضحيته أربعة عشر شخصاً. لم يكن لدى اللجنة القومية السلطة لإيقاف ذلك النزوح، ولم يكن لها الحق في أن تفعل ذلك، لأنها على ما يؤكد نسيبه لو

فعلت لكان معناه ضمناً أنها في وضع يمكنها من "الدفاع عن المواطنين، ولا سيما النساء والأطفال"، وهذا ما لم يكن في وسعها. وهو يعلق بأن السلطة الوحيدة المؤهلة لوضع حد فعال لهربهم ربما كانت الهيئة العربية العليا. لكنها كانت هي نفسها خارج البلد. والأعضاء الوحيدون الذين كانوا في فلسطين إنما هم الدكتور حسين الخالدي، وأحمد حلمي باشا، إضافة إلى إميل الغوري الذي كان يقوم بزيارات متقطعة؛ أمّا الباقون وعائلاتهم فكانوا "بعيداً عن فلسطين ومخاطرها" (ص ١٤٠). فبعضهم، كالمفتي نفسه والمقربين منه، كانت حكومة الانتداب قد حظرت عليهم دخول البلد، بينما كان الآخرون في الخارج بسبب طبيعة أعمالهم. غير أن "الأثرياء" انتهزوا فرصة غياب الهيئة العربية العليا واتخذوها "مسوغاً لرحيلهم" عن فلسطين. وكان ثمة خوف خفي من تكرار ما حدث في سنة ١٩٣٨، يوم كانت المساهمات في القضية الوطنية تجبى منهم بالقوة. ومع تدهور الأوضاع، وفق ما يروي نسيبه، راح أولئك الأقل ثروة يتبعون الآخرين إلى خارج البلد، "وهكذا ما إن بدأت هذه الحركة حتى اكتسبت زخماً" (ص ١٤٠). وقد عملت مجزرة دير ياسين على تسارع العملية، وأدت إلى مغادرة الكثيرين من أهالي القرى، الواقعة مباشرة في جوار القدس، قراهم (ص ١٢٢). وفي نظر نسيبه أن الذين غادروا "تذرعوا بأنهم كانوا يعتقدون أنهم سيعودون سريعاً في إثر دخول الجيوش العربية المنتصرة لاحتلال البلد الذي أعيد إليه الأمن والنظام" (ص ١٤٠). فلا أحد، فيما يؤكد، كان يعتقد أن حرب فلسطين "ستطول إلى هذا الحد، ولا أنها ستؤول إلى ما آلت إليه." وبعيد سقوط القطمون في ٢٩ نيسان/أبريل، بعث نسيبه نفسه عائلته إلى أريحا الآمنة نسبياً، ثم إلى لبنان. (ص ١٤١)

خلال فترة الانتداب وقف المفتي الحاج أمين الحسيني على رأس الحركة الوطنية. وقد تعرضت الهيئة العربية العليا، التي كان ينفذ سياساته من خلالها،

للانتقاد من عدة جهات، وليس أقل هذه الانتقادات أن سياساتها أخفقت في الواقع، وأدت إلى نكبة ١٩٤٨. ولا يقسو نسيبه في حكمه على الهيئة العربية العليا، على الرغم من معرفته بالأساليب التي كانت تستخدمها في العمل، وبالاتهامات التي وجهت إليها. بل هو يحول انتباهه أولاً إلى الأفراد الذين كانوا يؤلفونها، ويعلق بأن ثمة "جواً قديماً عفناً من السرية والمكائد" يكتنف أساليب عملها (ص ٧). وهو لا يعزو ذلك إلى أشخاصهم "المغرقة في التقاليد العثمانية كما هي حال بعضهم، بقدر ما يعزوه إلى طبيعة المهمة التي توجب عليهم تأديتها ونوع الصعوبات التي كان عليهم أن يواجهوها." ومهما تكن الاتهامات التي وجهت، فلم يزعم أحد، فيما يرى نسيبه، أنهم "لم يمثلوا آمال عرب فلسطين وتطلعاتهم" (ص ٧). وهو يشير إلى الإفراط في المركزية، وإلى غياب الهيئة العربية العليا عن فلسطين خلال أحلك الفترات، باعتبارهما أهم عيوب أدائها. لكن نسيبه يقصد، في الدرجة الأولى، المفتي الذي "سواء أفلح أم أخفق، كان المهيمن في الساحة"، والذي قياساً به "يبهت كل الساسة الآخرين حتى التلاشي. فهم يظهرون ويتلاشون على امتداد الأفق السياسي، من دون أن يخلفوا وراءهم أي انطباع عظيم أو عميق" (ص ٧). ومع أنه سمي بـ "رئيس العصابة"، فلا شك في أن "خصومه السياسيين كانوا يهابونه ويحترمونه." وقد "وصف بأنه عشائري، وغير أهل للثقة. ومن الثابت أنه كان طموحاً وعنيداً جداً. من المعقول تماماً أن يجده الأشخاص الذين لا يشاطرونه أفكاره ومثله العليا حليفاً غير مأمون الجانب. فهو بطيء لكنه شامل، وغير ميال إلى الوثوق بالناس بسهولة. ولمّا كان متأصلاً في التقليد العربي القديم، القاضي بأن الأواصر العائلية أقوى مما هي عليه في الغرب، فهو يعتمد بطبيعته على دعم أفراد عائلته لأنه كان في وسعه التأكد من ولائهم" (ص ٧). أمّا عن علاقات المفتي بالبريطانيين، فيعلن نسيبه أن هذه الصداقة "كانت عابرة وغير طبيعية... وأن القطيعة كانت أمراً لا مندوحة عنه." لقد اعتبره كثيرون من الناس

صديقاً، بلا عميلاً للبريطانيين، وأشاروا إلى أنهم أيدوا تعيينه في منصب المفتي. ويؤكد نسيبه أن المفتي لم يكن "معادياً للبريطانيين" بل كان "عروبياً، لكنه لم يتمكن من جعل الولاءين يتماشيان" (ص ٨). كانت مبادئه "سليمة ومشتركة لدى العرب الوطنيين كافة"، غير أنه "ارتكب خطأ الاعتقاد أن في إمكانه أن يحقق المزيد من خلال إيطاليا وألمانيا؛ وكان البريطانيون أنفسهم هم الذين دفعوه إلى اليأس." أمّا حكم نسيبه الأخير، فهو أن المفتي وإن نجح في أن يكون في نظر العرب "رمزاً للمقاومة، إلاّ إنه خذلهم كقائد." لكن هذا الخذلان كان في أرجح الظن "مما لا يمكن تلافيه." ■

الحواشي

i **أود أن أشكر سري نسيبه لسماحه لي بالاقتباس من مخطوطة مذكرات والده الراحل. كل الإحالات هي على النسخة المحررة التي من المقرر نشرها في المستقبل القريب. وقد كتبت المخطوطة بالإنكليزية سنة ١٩٤٩.**

ii **ومع ذلك، فقد كان المفتي يتدخل شخصياً في القرارات الميدانية. ويروي نسيبه أنه خلال المحادثات مع البريطانيين من أجل تطبيق وقف إطلاق النار في القطمون، يوم كان العرب يواجهون قوة ساحقة، وكانوا على وشك خسارة معركة الدفاع عن الحي، اضطر أحمد حلمي باشا وأبو ديّه، القائد العسكري المحلي، إلى أن يبررا موقفهما هاتفياً للمفتي الذي كان في القاهرة، والذي حثهما على مواصلة القتال (ص ١٣٧). ومن الحوادث الأُخرى المدونة معركة الدهيشة، يوم تفاوض البريطانيون، لمصلحة اليهود المحاصرين في قافلة، مع الدكتور حسين الخالدي، عضو الهيئة العربية العليا، من أجل منح اليهود ممراً آمناً.**

iii **في كتاب صدر حديثاً، Bernard Wasseerstein, *Divided Jerusalem: The Struggle for the Holy City* يكتب المؤلف أن الحكومة البريطانية كانت قررت منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، أي قبل صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة، أنها لن تتعاون بأي شكل كان مع التقسيم، بل إنها ستكتفي بالانسحاب من فلسطين. ويذهب المؤلف إلى أن البريطانيين كانوا يريدون تحاشي التعرض لوصمة عار المشاركة في تطبيق التقسيم في أعين العرب. وفي الوقت نفسه، كان هدفهم السري على العكس من ذلك تماماً، أي تسهيل تقسيم فلسطين بين**

الصهيونيين والملك عبد الله بحيث يحولون دون قيام دولة فلسطينية يرئسها المفتي (London: Profile Books, 2001, p. 138).

iv نُشر في:

S. Tamari, ed., *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and Their Fate in the War* (Jerusalem, 1999), Appendix I.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf